جائحة فيروس كورونا المستجد والاستخبارات الأمريكية: طبيعة الدور وحدود التأثر

د. رغدة البهي

مدرس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

الملخص:

أثرت جائحة فيروس كورونا المستجد في كثير من أجهزة الاستخبارات الوطنية، وبخاصة الاستخبارات الأمريكية. إذ تعد تلك الجائحة تهديدًا صحيًا وأمنيًا، اختبر مذاهب واستراتيجيات الأمن القومي لكثير من الدول، ودفع أجهزة الاستخبارات الوطنية إلى الاضطلاع بمهمة مراقبة الجائحة كجزء من مهامها الوطنية رغم تأثرها بها. وعمومًا، تبرز العلاقة بين الاستخبارات الأمريكية وتلك الجائحة من خلال أربع اتجاهات؛ يرى أولها أن البيت الأبيض قلل من خطورة تحذيرات الاستخبارات الأمريكية من إمكانية تحول الفيروس إلى جائحة عالمية، ويدفع الثاني بفشل الاستخبارات الأمريكية في احتواء الفيروس في الداخل الأمريكي، ويرى ثالثها تعدد المعوقات التي قوضت المعلومات الاستخبارية رغم توافرها، ويشير رابعها إلى انعدام أهمية إلقاء اللوم على أجهزة الاستخبارات الأمريكية، وبخاصة مع تعدد الأدوار التي لعبتها في مجابهة تلك الجائحة، ومنها: التحذيرات الاستباقية، وتتبع أصول فيروس كورونا المستجد، والنظر في تورط الحكومة الصينية من عدمه، وتحليل التداعيات الأمنية المحتملة للجائحة، والتحذير من إمكانية حدوث اضطرابات عالمية. ويعكس مفهوم الاستخبارات الوبائية تلك الأدوار على تعددها، لأنه يربط بين وظائف الاستخبارات والصحة العامة، وبخاصة أن الجائحة تسببت في إعادة ترتيب أولويات الاستخبارات الأمريكية، وزيادة مواردها المالية، وتغيير أليات عملها، ومراجعة طبيعة مخرجاتها المتوقعة، وإعادة هيكلة أجهزتها، واستحداث قوانين جديدة منظمة لعملها.

الكلمات الدالة: الأمن القومي، دورة الاستخبارات، الإنذار المبكر، الاستخبارات الوبائية، الأوبئة.

The Coronavirus Pandemic and US Intelligence: The Role and the Limits of Vulnerability

Abstract:

The coronavirus pandemic has affected many national intelligence agencies, especially U.S. intelligence. This pandemic is considered a health and security threat, which tested the national security doctrines and strategies of many countries, and prompted national intelligence services to undertake the task of monitoring the outbreak of pandemic as part of their national missions, despite being affected by it. In general, the relationship between US intelligence and the pandemic emerges through four directions; the first believes that the White House has downplayed the seriousness of US intelligence warnings about the possibility of the virus turning into a global pandemic, the second pushes the failure of US intelligence to contain the virus at home, the third sees the multiplicity of obstacles that have undermined intelligence information despite its availability, and the fourth indicates the lack of importance of blaming the US intelligence apparatus, especially with the multiple roles they played in confronting this pandemic, including: pre-emptive warnings, tracing the origins of the virus, examining whether or not the Chinese government was involved, analyzing the potential security repercussions of the pandemic, and warning of the possibility of global unrest. The concept of epidemic Intelligence reflects these roles, although they are multiple, because it links the functions of intelligence and public health, especially since the pandemic has caused a rearrangement of the priorities of US intelligence, increasing its financial resources, changing its work mechanisms, reviewing the nature of its expected outputs, restructuring its apparatus, and introducing new laws regulating its work.

Keywords: National Security, Intelligence Cycle, Early Warning, Epidemic Intelligence, Epidemics.

المقدمة:

لقد كان لجائحة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19" طابع عالمي رتب حقائق أمنية جديدة، بعد أن تسببت تلك الجائحة في انكماش اقتصادي عالمي، وزيادة ضعف البلدان النامية، واضطراب سلاسل التوريد العالمية، وتزايد أعداد المصابين والوفيات عالميًا، وغير ذلك[1]. فتلك الجائحة ذات الطابع العالمي مثلت تهديدًا أمنيًا تجاوز بكثير الحالة الصحية الطارئة، وهو ما استتبعه بالضرورة بعض التغيرات في وظائف الأجهزة الأمنية لاسيما أجهزة الاستخبارات الوطنية التي تلعب أدوارًا أمنية عابرة للقومية بمراقبة بعض الأهداف الخارجية، والتجسس على دول أخرى، والتنبؤ بالتهديدات الأمنية التي قد يفرضها الخصوم، وغير ذلك. فعلى الرغم من تأثير الجائحة المباشر في أجهزة الاستخبارات، فقد انخرطت تلك الأجهزة في معركة شرسة في مواجهة تلك الجائحة في الداخل والخارج؛ ليطال دورها جمع المعلومات الطبية، وشراء المستلزمات الصحية، ومتابعة الحالة الوبائية، وغير ذلك.

وفي ضوء ما سبق، تتمثل المشكلة البحثية للدراسة في المفارقة بين التداعيات السلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد على الاستخبارات الأمريكية والدور الذي لعبته تلك الاستخبارات في مواجهتها؛ فعلى الرغم من تراجع اهتمام الاستخبارات الأمريكية بما هو صحي تقليديًا، فإن الجائحة اعادت ترتيب أولويات الأجهزة الأمنية، لتولي الأمراض والأوبئة اهتمامًا بالغًا، على الرغم من تركيز اهتمامها على التهديدات التقليدية وقضايا الإرهاب في المقام الأول.

ومن ثم، يتمثل السؤال البحثي الرئيس الذي تسعى الدراسة للإجابة عنه في: كيف استجابت الاستخبارات الأمريكية لجائحة فيروس كورونا المستجد على الرغم من تأثرها بها؟، وينبثق من هذا السؤال عددًا من الأسئلة الفرعية، وذلك على النحو التالي:

(1) كيف يمكن فهم طبيعة العلاقة بين الأوبئة بشكل عام والاستخبارات بشكل خاص؟.

(2) ما هي أبرز الاتجاهات التي ربطت بين جائحة فيروس كورونا المستجد والاستخبارات الأمريكية؟.

(3) لماذا ارتبطت جائحة فيروس كورونا المستجد بفشل الاستخبارات الأمريكية في الإنذار المبكر والاستجابة الناجعة للجائحة؟.

(4) ما هو الدور الذي لعبته الاستخبارات الأمريكية في مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد؟.

(5) كيف أثرت جائحة فيروس كورونا المستجد على الاستخبارات الأمريكية؟، وما هي مجالات التأثر المحتملة؟، وما هي المتطلبات اللازمة للتصدي بنجاعة إلى أي جائحة محتملة؟.

وعليه، تستمد الدراسة أهميتها التطبيقية بالنظر إلى جملة من الاعتبارات؛ إذ تعنى بإحدى الظواهر العالمية التي طالت تداعياتها دول العالم أجمع؛ فلم تعد جائحة فيروس كورونا المستجد محض تهديد صحي فحسب، بل وتهديد أمني أثر سلبًا في الأمن القومي لعدد من الدول أيضًا من ناحية، كما أعادت الجائحة مراجعة حدود مذاهب واستراتيجيات الأمن القومي لكثير من دول العالم، وأثرت بالتبعية في الأجهزة الأمنية لأبرز القوى الدولية من ناحية ثانية. ولا شك في حداثة الجائحة نسبيًا، على نحو يفسر ندرة الدراسات الأكاديمية باللغتين العربية والإنجليزية فيها، وهو ما يوضح إحدى صعوبات الدراسة التي تسعى لسد هذا النقص في الكتابات الأكاديمية. كما تعنى الدراسة بحالة الولايات المتحدة ذات الأهمية الاستراتيجية، بالنظر إلى ريادة الاستخبارات الأمريكية التي تحتل المركز الأول بين أجهزة الاستخبارات العالمية. وتسلط الدراسة الضوء على بعض التغيرات الاستراتيجية البارزة فيها، والتي تطال عمليات المراقبة والتجسس وجمع المعلومات عن قوى دولية أخرى، على نحو يؤثر في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصين، وهو ما يفتح المجال لدراسات تطبيقية أخرى، توافي حالات دراسية أخرى بالشرح والتحليل.

والجدير بالذكر أن الدراسة تستعين باقتراب "دراسة الحالة" الذي يتأسس على دراسة وحدة محددة، وذلك بقصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة عليها، بهدف الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بها وبغيرها من الحالات المشابهة لها. إذ يقتضي ذلك النظر إلى الوحدة المدروسة بوصفها كل مترابط؛ أي نسق يجمع أجزاؤه أطر حاكمة تعطي المعنى لأجزائه، مع ابراز العوامل الأكثر تأثيرًا في الوحدة محل التحليل، انطلاقًا من وجود علاقة قائمة بينها وبين الوسط المباشر الذي توجد فيه. فيركز ذلك الاقتراب على الموقف الكلي، وينظر إلى الجزيئات من حيث علاقاتها بالكل الذي يحتويها، بما يستلزم دراسة العلاقة بين الوحدة موضع الدراسة والوسط المباشر أو غير المباشر الذي توجد في إطاره[2].

ومن بين أجهزة الاستخبارات، تركز الدراسة على حالة الاستخبارات الأمريكية على تعدد الوكالات والأجهزة والمؤسسات التي تنضوي تحت لوائها، بالنظر إلى جملة من الاعتبارات التي يأتي في مقدمتها توافر قدر كبير من المعلومات عن الأنشطة الاستخبارية الأمريكية في صورة: معلومات موثقة، وبيانات رسمية، وتسريبات إخبارية، ومقالات صحفية في عدد من الصحف الرائدة، وغير ذلك. ناهيك عن وضوح هيكل الاستخبارات الأمريكية على اختلاف قياداتها وشهرة بعضهم ومشاركتهم في عدد من جلسات الاستماع التي يعقدها الكونجرس الأمريكي، بالنظر إلى وجود لجنة الاستخبارات من بين لجانه. فإن أُحيطت أنشطة الاستخبارات في مواجهة الجائحة بالسرية المطلقة في كثير من الحالات، فإن تلك الدرجة من السرية تراجعت نسبيًا في حالة الولايات المتحدة؛ وهو ما يعزو في جزء منه إلى انفتاح الأنشطة الاستخباراتية الأمريكية في إطار "قانون حرية المعلومات" (Freedom of Information Act-FOIA)[*].

وفي ضوء ما سبق، تنقسم هذه الدراسة إلى 3 أجزاء رئيسة؛ يناقش أولها طبيعة العلاقة بين الأوبئة والاستخبارات بشكل عام على نحو يوضح طبيعة العلاقة بين الأوبئة والأمن القومي، وكيفية التعامل مع الأولى كتهديد أمني وليس مرض صحي

فحسب، مع تسليط الضوء على جائحة فيروس كورونا المستجد وعلاقتها بالاستخبارات الأمريكية بشكل خاص، على تعدد الاتجاهات التي تحلل تلك العلاقة. ويحلل ثانيها طبيعة الدور الذي قامت به الاستخبارات الأمريكية في مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد على صعيد الإنذار المبكر، والتحقيق في منشأ الفيروس، والكشف عن التهديدات الأمنية الناجمة عن الجائحة، وغير ذلك. ويناقش ثالثها تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الاستخبارات الأمريكية لاسيما في ظل إعادة ترتيب أولوياتها، وتغير طبيعة المنتجات التي يُتوقع أن تقدمها لصانع القرار، وكذا مستقبلي معلوماتها الاستخبارية، وذلك من بين تغيرات أخرى.

أولًا: حدود الارتباط بين الأوبئة والاستخبارات الأمريكية:

تؤدي الأوبئة عادة إلى إعادة النظر في العلاقة بين الصحة العامة والأمن القومي، على الرغم من ارتباطهما ببعضهما البعض بعلاقة عضوية، تتجلى في كثير من الحالات في استراتيجيات الأمن القومي، بجانب عدد من المؤسسات الصحية والأمنية، وغير ذلك. ومن بين تلك المؤسسات، تبرز أجهزة الاستخبارات التي تسخر قدراتها وإمكانياتها في كثير من الدول لحماية صحة مواطنيها؛ فلدى الولايات المتحدة وكالات استخباراتية للتحذير المبكر من الأوبئة، متمثلة في "المركز الوطني للاستخبارات الطبية" (National Center for Medical Intelligence-NCMI)، الذي تتمثل مهمته في مراقبة وتتبع مختلف التطورات الصحية العالمية التي قد تؤثر سلبًا في صحة الجيش أو الأمريكيين المدنيين، ومن ثم خصص مواردًا ضخمة استجابة لتفشي فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا بين عامي 2014 و2016 على سبيل المثال، بهدف تتبع الفيروس خوفًا من انتشاره خارج المنطقة.

وعلى الرغم من اهتمام الدراسة بحالة الولايات المتحدة، فإنه ينبغي القول إن اهتمام أجهزة الاستخبارات بالأوبئة والأمراض لا يقتصر على تلك الحالة بطبيعة الحال؛ ففي عام 2010، بدأت بريطانيا ـ على سبيل المثال ـ في نشر سجل مخاطر وطني بناءً على تقييمات استخباراتية سرية، اعتبرت الأوبئة العالمية خطرًا على

مواطنيها[3]. كما تشير "استراتيجية الأمن البيولوجي البريطانية" UK Biological (Security Strategy) التي صدرت في عام 2018 إلى الحاجة إلى تسخير قدرات الاستخبارات في مجابهة التهديدات البيولوجية[4]. وهناك مثال أخر في هذا الصدد هو كندا التي أخذت سياسة أمنها القومي الصادرة في إبريل 2004 تفشي مرض السارس بين عامي 2002–2004 في الاعتبار. ومن ثم، باتت الصحة العامة متطلبًا أساسيًا من متطلبات الأمن القومي، وباتت الأوبئة العالمية تهديدًا له. فقد أدرجت سياسة الأمن القومي الكندية الأوبئة العالمية ضمن ثمانية مصادر تهديد رئيسة، وخصصت فصلًا كاملًا لحالات الطوارئ الصحية العامة. وبموجبه، باتت الحكومة الفيدرالية ملتزمة بمعالجة التهديدات الوبائية بنموذج حوكمة مبتكر، بجانب تعزيز القدرات الصحية، وغير ذلك.

ولترجمة ذلك إلى سياسات واقعية، أُنشئت "وكالة الصحة العامة الكندية" (The Public Health Agency of Canada)، مع ضم "مركز الاستعداد والاستجابة للطوارئ" (Centre for Emergency Preparedness and Response) الموجود مسبقًا لها، كما خصصت الحكومة الكندية 665 مليون دولار لتعزيز جاهزية الصحة العامة في موازنة 2004، كما أنشأت "شبكة استخبارات الصحة العامة العالمية" (Global Public Health Intelligence Network-GPHIN) بهدف الإنذار المبكر من التهديدات الصحية المحتملة في جميع أنحاء العالم. وعليه، أضفت سياسة الأمن القومي الكندية الطابع الرسمي على إنشاء مركز اندماج استخباراتي، كان يُسمى في البداية "مركز تقييم الإرهاب المتكامل" (The Integrated Terrorism -ITAC Assessment Centre)، لتقييم مختلف التهديدات على نطاق واسع بما في ذلك الأوبئة العالمية، بيد أنه لم يمتلك الموارد أو الخبرة أو المكانة داخل مجتمع الاستخبارات الكندي للقيام بذلك، ومن ثم أخفق في تحقيق الأهداف المرجوة منه، كما لم تمتلك كندا نظيرًا للمركز الأمريكي المعروف باسم "المركز الوطني للاستخبارات الطبية" السابق الإشارة له. وفي المقابل، تملك "وكالة الصحة العامة الكندية" ما يُعرف باسم "مركز الخبرة العلمية في مجال الأوبئة العالمية" (Directory of Scientists

and Research Professionals) في الحكومة الفيدرالية، ولديها وحدة استخبارات صغيرة تتيح لها الوصول إلى المعلومات السرية، وإن ضعفت الروابط بين خبراء الصحة العامة في الحكومة والمسؤولين في جهاز الأمن والاستخبارات من ناحية، وصناع القرار والوزراء المخاطبين بالمعلومات الاستخبارية من ناحية ثانية[5].

وبشكل عام، وبالإضافة إلى فرض تحديات كبيرة في مجالات الرعاية الصحية والصحة العامة، يمكن أن يختبر تفشي الأمراض والأوبئة حدود استراتيجيات ومذاهب الأمن القومي، لتداعياته على مختلف المجتمعات والأنظمة الاقتصادية وبالتبعية استقرار الدول، ولذا، تصبح مراقبة تفشي الأمراض والأوبئة جزءًا من مهام الاستخبارات الوطنية[6]. فلا شك أن الأوبئة لا تعدو كونها تهديدًا أمنيًا وصحيًا في الوقت ذاته، إذ يمكن القول إن الصحة والأمن وجهان لعملة واحدة[7]، وهو ما يعني امتداد أواصر ما هو صحي إلى الاستخبارات بالضرورة، انطلاقًا من الزيادة الهائلة في الميكروبات المقاومة للأدوية، وتأخر تطوير المضادات الحيوية الجديدة، وتزايد أعداد المدن الكبرى التي تعاني من نقص حاد في الرعاية الصحية، وغير ذلك.

وقد تجلى ذلك على صعيد تحليل التهديدات الخارجية؛ فقد قدمت الاستخبارات الأمريكية بالتزامن مع انتشار فيروس الايبولا في أوغندا في عام 2000[8] سيناريوهات بديلة حول مسار العدوى المستقبلي، وفحصت القدرات الوطنية والدولية للتعامل معها، وقيمت آثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية الوطنية والعالمية، وذلك بهدف تقييم خطر العدوى واحتمالات انتقالها إلى الولايات المتحدة وإلى العسكريين الأمريكيين في الخارج وإلى المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية لها. وهو ما يعني أن الأمراض المعدية والناشئة باتت تهديدًا يتجاوز الدوائر التقليدية للأمن القومي الأمريكي، لقدرتها على تعريض المواطنين الأمريكيين للخطر أينما كانوا سواء في الداخل أو الخارج، بل وتهديد القوات المسلحة الأمريكية المنتشرة في الخارج. إذ تنشأ العديد من الأمراض المعدية خارج حدود الولايات المتحدة، ثم تنتشر في الداخل الأمريكي من قِبل المسافرين الدوليين أو المهاجرين أو العسكريين العائدين أو الحيوانات الأليفة أو المواد

الغذائية المستوردة. وتبعًا لمعهد الطب الأمريكي (U.S. Institute of Medicine)، قد يتمثل أحد التهديدات الأمريكية المحتملة في مرض معدي جديد لم يُكتشف من قبل، وهو ما يرجع في المقام الأول إلى كون الولايات المتحدة مركزًا رئيسًا للسفر العالمي والهجرة والتجارة، بجانب انتشارها المدني والعسكري الواسع في الخارج[9].

ويعكس ما سبق دراية عدد واسع من الحكومات بمخاطر الأوبئة، وإن عجزت غالبيتها عن توقع نطاق انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد على النحو الدقيق؛ إذ لا شك في صعوبة التنبؤ بالتأثير الدقيق لكل جائحة مسبقًا من ناحية، وخطورة الإيمان بإمكانية احتواء فيروس كورونا المستجد قياسًا على احتواء حالات تفشي السارس وانفلونزا الطيور وانفلونزا الخنازير من ناحية ثانية[10]. فقد تعددت التحذيرات من إمكانية انتشار وباء أو مرض قاتل في ربوع العالم؛ ومن ذلك على سبيل المثال تحذير الاستخبارات الأمريكية في يناير 2019 من أن الولايات المتحدة والعالم سيظلان عرضة لوباء انفلونزا محتمل أو تفشي مرض معدٍ على نطاق واسع، على نحو يسفر عن معدلات وفيات متزايدة. بيد أن تلك التحذيرات وما على شاكلتها لم تحقق الأهداف المرجوة منها، لأنها لم تقترن بسياسات واقعية. ومع تفشي الجائحة، برزت محدودية المعلومات الاستخباراتية على المستوى التكتيكي لاسيما في الأشهر الأولى من ظهور الفيروس في الصين؛ فقد فشلت أنظمة مراقبة وكشف الأمراض ليس فقط في التنبؤ بمسار الجائحة، بل وفي التحذير من تفشيها عالميًا أيضًا، وهو الأمر الذي تكرر في بلدان أخرى، إلى حد الدفع بأن تلك الجائحة شهدت فشلًا على المستويين التكتيكي والاستخباراتي[11].

وبشكل عام، تعددت الاتجاهات التي تحلل العلاقة بين الاستخبارات الأمريكية وجائحة فيروس كورونا المستجد، وذلك على النحو التالي:

الاتجاه الأول: فشل سياسي وليس فشل استخباري: وفقًا لشبكة (ABC News) الإخبارية، فإن أول تقرير استخباري سلمته الصين إلى الولايات المتحدة، وتحديدًا إلى "المركز الوطني للاستخبارات الطبية" ـ السابق الإشارة له ـ في نهاية نوفمبر 2019

عن انتشار فيروس كورونا المستجد في ووهان في مقاطعة هوبي، كان قد خلص إلى أن تفشي الفيروس قد يصبح حدثًا كارثيًا(**). بيد أنه منذ ذلك الحين، وعلى الرغم من دراية الاستخبارات الأمريكية بإمكانية تحول الفيروس إلى جائحة عالمية، قلل الرئيس الأمريكي آنذاك "دونالد ترامب" من أهمية التحذيرات المتكررة منه. وهو ما يعني أن سياسات الصحة والطوارئ الوطنية والدولية لا تستند إلى الخبرة العلمية أو البحوث التجريبية أو التحذيرات الاستخبارية بالضرورة، وإنما إلى القيادة السياسية التي قد لا تمتثل للتوصيات العلمية والطبية، وقد لا تتقبل المعلومات الاستخباراتية في كثير من الحالات. إذ تلعب تلك المعلومات دورًا في توجيه عملية صنع القرار، لكنها لا تسفر بالضرورة عن قرارات سياسية؛ فهي لا تقدم توصيات علمية، على عكس المؤسسات الصحية والطبية (سواء المنظمات الدولية الحكومية مثل منظمة الصحة العالمية أو السلطات الصحية/الطبية الوطنية) التي يمكنها تقديم توصيات علمية رصينة، تبلور ملامح السياسات الصحية الوطنية في كثير من الأحيان. وقد يكون تركيز إدارة "ترامب" على الافتقار المزعوم للتحذير المسبق جزءًا من استراتيجية سياسية مصممة لحماية الرئيس آنذاك وغيره من كبار المسؤولين من تصاعد الانتقادات الموجهة لاستجابة الحكومة الفيدرالية البطيئة لتفشي الفيروس؛ فلم تبدأ الإدارة الأمريكية في اتخاذ خطوات جادة لمجابهته حتى 16 مارس 2020، أي عقب عدة أسابيع من دعوة كبار علماء الأوبئة إلى فرض تدابير صارمة للمكافحة[12].

فقد أطلعت "وكالة المخابرات المركزية" (CIA) و"وكالة استخبارات الدفاع" (Defense Intelligence Agency) كبار المسؤولين في إدارة "ترامب" على مخاطر تفشي الفيروس عالميًا في أوائل فبراير 2020، أي قبل أن يتفشى في الولايات المتحدة، لكن "ترامب" علق على الموجز اليومي للرئيس (President's Daily Brief -PDB) بتعليقات من قبيل: "لا أعتقد أن هذا صحيح" أو "لست متأكدًا من أنني أعتقد ذلك"؛ أي أنه تلقى تحذيرات من عدد من المصادر بما في ذلك كبار المستشارين وأجهزة الاستخبارات، لكنه لم يتقبلها[13]. وهو ما قد يرجع إلى تعدد التزاماته آنذاك،

وصعوبة التركيز على التفاصيل الواردة في بعض الموجزات نظرًا لطابعها التقني، وتراجع خبرته في سياسات الحكم وشؤون الاستخبارات بالمقارنة ببعض الرؤساء السابقين مثل "جورج بوش الأب" الذي شغل منصب مدير وكالة المخابرات المركزية قبل دخوله المكتب البيضاوي(14).

وعليه، يدفع هذا الاتجاه بأن الفشل يقع على عاتق البيت الأبيض في المقام الأول، بجانب "وزارة الصحة والخدمات الإنسانية" (Department of Health and Human) و"مجلس الأمن القومي" (National Security Council-NSC) كمؤسسات رسمية؛ فقد تمثلت الوظيفة الأساسية للأخير في تحديد التهديدات التي تتعرض لها الولايات المتحدة، وبالتبعية تحديد القدرات المطلوبة لمجابهتها، بجانب تنسيق وتكامل الاستجابة المشتركة بين الوكالات الحكومية المختلفة، وهو ما لم يتحقق، فقد تضاءلت قدرته واستعداده لمعالجة قضايا الصحة العامة على أعلى المستويات الحكومية، وأخفق في تنسيق الاستجابة للجائحة في عامي 2020 و2021. فلا يمكن إغفال تباطؤ المؤسسات الرسمية الأمريكية في الاستجابة للتهديد المتزايد للفيروس(15).

الاتجاه الثاني: فشل استخباري في المقام الأول: فشلت الاستخبارات الأمريكية في احتواء تفشي الفيروس في الداخل الأمريكي جراء المعلومات المضللة والخاطئة المصاحبة له، فقد أثرت الجائحة في كيفية إنتاج الأخبار وتداولها واستهلاكها ومشاركتها عمدًا، على نحو أثر بدوره في درجة وعي الرأي العام وفي الخطاب السياسي السائد؛ ذلك أن الحجم الهائل للمعلومات الدقيقة وغير الدقيقة يجعل من الصعوبة بمكان اتخاذ القرارات الصحية أو وضع السياسات اللازمة للمجابهة، وهو ما اتضح في الحالة الإيطالية بشكل كبير؛ فقد عانت إيطاليا من حالة طوارئ صحية بسبب تفشي الفيروس، وهو ما دفع منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 إلى الإعلان عن تحول الفيروس إلى وباء يتطلب نهجًا حكوميًا متكاملًا للتصدي له. وفي هذا الصدد، وفي أواخر مارس 2020، سلّطت مجلة Harvard Business (Review-HBR) الضوء على إخفاقات الحكومة الإيطالية وقراراتها السيئة، وقد

خلصت إلى أن إيطاليا عانت من عدم قدرة صانعي السياسات على جمع وتبادل المعلومات، وعدم الاعتراف بالتحذيرات التي قدمها الخبراء، وعدم وجود نهج لمواجهة التهديد، وعدم وجود استراتيجية موحدة في مجال الرعاية الصحية، وعدم القدرة على نشر المعرفة المكتسبة حول أفضل الممارسات والمشاكل المحتملة[16].

وعلى صعيد الولايات المتحدة، تراجعت جدوى وسائل الاتصال الاستراتيجي التي استخدمها خبراء الاستخبارات لتنبيه البيت الأبيض ـ وتحديدًا الموجز اليومي للرئيس ـ لكونه طريقة اتصال قديمة وغير فعالة؛ فتلك الأداة لم تكن تهدف إلى تبادل المعلومات الصريح في مواجهة تهديدات كارثية محتملة؛ وهو ما يعني أن الاستخبارات الأمريكية كان يجب أن تطبق طرقًا مباشرة وفورية وحاسمة لتوصيل معلوماتها الاستخبارية إلى صانعي القرار، بل وتعيد تقييم القواعد المنظمة لآليات تقديم المشورة في حالات التهديدات الكارثية المحتملة[17].

الاتجاه الثالث: تعدد المعوقات الداخلية والخارجية: لقد تعددت المعوقات التي قوضت الأخذ بالمعلومات الاستخبارية على الرغم من توافرها، وهي المعلومات التي تنجم عن خطوات عدة؛ تبدأ بالتوجيه والتخطيط أي تحديد وتعريف مجالات الجهود الاستخباراتية، ثم تمر بعملية جمع المعلومات سرًا وعلنًا، ثم معالجتها أي تجهيزها لاستخدامها من قبل المحللين، ثم تحليلها وإنتاجها (أي فهم القضية المطروحة، وتنظيم المعلومات المستقاة من التجميع، وتوليف المعلومات)، وصولًا إلى نشرها أي تقديمها للمستهلكين، وهو ما يعني أن "دورة الاستخبارات" لا تخاطب الرأي العام، ولا تعد جزءًا من عملية تنفيذ السياسات. فقد فشلت مختلف شعوب العالم في التعرف على نقاط ضعفها في مواجهة الجائحة في حالات، ولم تدرك خطورتها في حالات ثانية، ولم تكن على علم بمدى انتشار الفيروس عالميًا في حالات ثالثة، ولم تعترف بوجوده ابتداءً في حالات رابعة.

ومن ثم، فإن الفشل لم يكن يكمن في الاستخبارات الأمريكية، وإنما في عدم استجابة المواطنين لتدابير مواجهة الفيروس، على الرغم من وجود تهديد وجودي، يمس

صميم الأمن الإنساني؛ فقد باتت مسألة ارتداء الأقنعة في الأماكن العامة انتهاكًا للحريات الفردية، واضحت تدابير الإغلاق تهديدًا للأرباح الاقتصادية[18]. كما تمثلت أوجه القصور في: تراجع القدرة على إجراء الاختبارات على المستوى الجماعي، ونقص مخزون معدات الوقاية الشخصية، وارتباك سلاسل التوريد، وصعوبة تنفيذ استراتيجيات التباعد الاجتماعي، وغير ذلك. هذا بالإضافة إلى صعوبة تتبع أصل الفيروس، لتظل تلك المسألة موضوعًا للتحقيق المستقبلي، وتحديدًا ما إذا كان الاستخبارات قادرة ـ أو كان ينبغي أن تكون قادرة ـ على جمع وتحليل المعلومات الاستخبارية حول تفشي الفيروس في وقت أسبق على يناير 2020، في وقت حدت فيه السلطات الصينية من انتشار المعلومات، ما ساهم في انتشاره عالميًا[19].

الاتجاه الرابع: تراجع جدوى إلقاء اللوم على الاستخبارات: يدفع هذا الاتجاه بأن الاستخبارات الأمريكية، وإن كانت مسئولة عن تحذير صانع القرار وتوصيل رسالتها له بوضوح، فإنه من غير المجدي القاء اللوم عليها بالنظر إلى جملة من الأسباب التي يأتي في مقدمتها: تقليل "ترامب" من أهمية الوباء بطرق لا تتوافق مع المعلومات المتاحة، والسرية التي يستخدمها الخصوم للتعتيم على حالتهم الوبائية، وصعوبة التنبؤ بمسار الجائحة، وفشل الاستخبارات في مختلف دول العالم في التنبؤ بمسارها. فقد ذكرت صحيفة "واشنطن بوست" أن الاستخبارات الأمريكية أصدرت تحذيرات متشائمة في يناير وفبراير 2020 حول الخطر العالمي الذي يمثله الفيروس، لاسيما مع تقليل السلطات الصينية من المدى الحقيقي لتفشيه في الداخل الصيني، دون أن تتنبأ الاستخبارات الأمريكية بتوقيت دخوله إلى الولايات المتحدة، ناهيك عن التنبؤ بعواقبه الاقتصادية. ولا يمكن في هذا الصدد اغفال حقيقة أن التحذير ليس منقذًا بالضرورة، وأن أفضل تحذير لا يعني أفضل استجابة، وأن أفضل صانعي قرار يواجهون تحديات جمة، وأن بعض التحديات المستقبلية لا يمكن التنبؤ بها، ولن يقضي الانذار المبكر عليها[20].

ويتصل بذلك عدد من الإخفاقات الاستخباراتية سواء على صعيد "بيرل هاربور" 1941 أو أحداث 11 سبتمبر 2011؛ ما يعني أن فشل الاستخبارات الأمريكية ليس أمرًا حتميًا فحسب، بل هو طبيعي أيضًا. كما لا يسهم تضخيم سلطاتها في فعاليتها بالضرورة؛ ففي أعقاب أحداث 11 سبتمبر، حظيت الاستخبارات الأمريكية بسلطات جديدة لا تخضع للرقابة إلى حد كبير، بيد أن الكشف عن مخرجاتها ـ مثل برنامج المراقبة الهاتفية غير القانوني لإدارة الرئيس الأسبق "بوش الابن" ـ تسبب في نهاية المطاف في "فضيحة وطنية"، دون أن يتمكن من تعزيز الأمن القومي للبلاد أو الحد من الحوادث الإرهابية في الداخل الأمريكي.

فقد تمثل أحد الدروس المستفادة من فشل الاستخبارات الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر في تزايد احتمالية فشل برامج المراقبة الداخلية السرية بالمقارنة بتلك التي تخضع للإشراف والشفافية، وهو ما تزداد أهميته بالنظر إلى تعدد أليات الرقابة المستخدمة في احتواء الجائحة، مثل تتبع الهواتف المحمولة لمراقبة المصابين والمرضى في الحجر الصحي وغير ذلك من أدوات تقنية/تكنولوجية أججت الجدل العالمي حول الخصوصية والحريات المدنية. ففي حالة الجائحة، كما حدث في أحداث 11 سبتمبر، لم تكمن المشكلة في انعدام التحذيرات الاستراتيجية، بل كانت في القدرة على تحويل المعلومات الاستخباراتية إلى سياسات قابلة للتنفيذ في الوقت المناسب[21]. وهو ما يعني في مجمله أن إلقاء اللوم على الاستخبارات يحولها إلى كبش فداء جراء تسييس عملها، لتسليط الضوء عليها مع غض النظر عن فعالية التدابير الحكومية في مواجهة الجائحة.

ثانيًا: دور الاستخبارات الأمريكية في الجائحة:

لقد تعددت الأدوار التي لعبتها الاستخبارات الأمريكية في مجابهة الجائحة، وهي الأدوار التي يمكن الوقوف عليها من خلال النقاط التالية:

1- الإنذار المبكر:

على الرغم من جهود إدارة "ترامب" لتقويض الاستخبارات الأمريكية لاسيما من خلال إضعاف منصب مدير المخابرات الوطنية كمستشار استخباراتي مهم للرئيس والكونغرس من ناحية، وتعدد تصريحات "ترامب" التي أشار فيها مرارًا إلى أن الفيروس "خرج من العدم" و"أنه عدو غير مرئي تسلل إلى الداخل الأمريكي دون أن يتوقعه أحد" من ناحية ثانية، حذر تقرير استخباراتي صادر عن "المركز الوطني للاستخبارات الطبية" في نوفمبر 2019 ـ وهو جزء من "وكالة استخبارات الدفاع الأمريكية" ـ من انتشار مسببات الأمراض التي تجتاح منطقة ووهان الصينية. وقد تم تضمين هذه المعلومات في الموجز اليومي للرئيس آنذاك في أوائل شهر يناير 2020. والجدير بالذكر أن هذا الموجز تضمن في شهري يناير وفبراير 2020 عشرات المقالات عن انتشار الفيروس[22].

وقد سبق ذلك بعقد ونصف تحذيرات استخباراتية من قبل برنامج الدفاع البيولوجي للحكومة الفيدرالية بشأن احتمالية حدوث جائحة عالمية؛ فقد لفت ذلك البرنامج إلى ضرورة وجود استراتيجيات فيدرالية للأوبئة تقودها الاستخبارات الأمريكية. ويدلل ذلك على خطأ تصريحات "ترامب" التي زعم فيها أن الوباء خرج من العدم؛ فقد حذرت الاستخبارات الأمريكية صانعي القرار طيلة عقد وأكثر من الآثار الكارثية المحتملة لفيروسات الجهاز التنفسي شديدة العدوى؛ ومن ذلك على سبيل المثال تحذير الاستخبارات الأمريكية وتحديدًا "مجلس الاستخبارات الوطني" (National Intelligence Council-NIC) ـ الذي يعمل تحت إشراف "مكتب مدير الاستخبارات الوطنية" (Office of the Director of National -ODNI Intelligence) ـ في عام 2004 في تقريره المعنون "رسم خرائط المستقبل العالمي" ـ الذي هدف إلى تحديد أهم التهديدات الأمنية التي قد يواجها العالم بحلول عام 2020 ـ من افتقار الولايات المتحدة إلى القدرة على احتواء مرض سريع الانتشار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في خضم جائحة وشيكة، كما دفع بأنها مسألة وقت فحسب قبل

ظهور جائحة جديدة على شاكلة فيروس الأنفلونزا 1918–1919، الذي قتل ما يُقدر بنحو 20 مليون نسمة في جميع أنحاء العالم. وقد أتى هذا التحذير على خلفية ظهور مرض الالتهاب الرئوي الحاد (السارس) في الصين في عام 2002.

وقد كرر "مجلس الاستخبارات الوطني" تقييمه في نوفمبر 2008، عندما أصدر "تقرير الاتجاهات العالمية 2025: عالم متحول"؛ ليحتوي على قسم كامل يناقش إمكانية حدوث جائحة عالمية، وتحديدًا ظهور مرض تنفسي بشري جديد سريع الانتشار دون تدابير مضادة. وقد لفت التقرير إلى تراجع قدرة الدول على السيطرة على حركة السكان اللازمة لتجنب العدوى، وحذر من إمكانية ظهور مرض وبائي لاسيما في المناطق ذات الكثافة السكانية العليا أو حيث يرتبط البشر والحيوانات ارتباطًا وثيقًا، مع الإشارة على سبيل التحديد إلى الصين وجنوب شرق آسيا؛ فقد تسمح ممارسات تربية الحيوانات بانتشار مرض حيواني المنشأ بين قطعان الماشية. ومع الكثافات السكانية المرتفعة، تزداد فرص انتقال المرض إلى البشر، وبالتبعية تحوله إلى جائحة. ويزداد الأمر تعقيدًا مع صعوبة توافر نتائج معملية نهائية، تؤكد وجود المرض من عدمه من ناحية، وتراجع قدرة القيود المفروضة على السفر الدولي في الحد من انتقال المرض لاسيما مع إمكانية انتقاله من خلال بعض الأشخاص الذين لم تظهر عليهم أي أعراض من ناحية ثانية. ومع صعوبة تطوير لقاح فعال، بجانب انعدام مناعة المواطنين الأمريكيين تجاه العدوى، سيصاب مئات الملايين داخل الولايات المتحدة بالمرض، وقد ترتفع الوفيات إلى عشرات الملايين، وستتدهور البنية التحتية للدول الأخرى، وتتفاقم الخسائر الاقتصادية[23].

ويلاحظ مما سبق التحول من الإحساس التقديري والتخميني في البداية إلى الصياغة التدريجية لتحذيرات مباشرة حول العواقب الكارثية لجائحة محتملة. كما يلاحظ أيضًا أن بعض التقارير المبكرة تمكنت من التنبؤ بجائحة فيروس كورونا المستجد بشكل مبكر وعلى نحو دقيق؛ فقد حذرت تقارير "مجلس الاستخبارات الوطني" من تراجع قدرة تدابير الإغلاق على الحد من انتشار جائحة محتملة، ونوهت إلى سياسات

التعتيم المتعمد التي قد تنتهجها الدول التي يظهر بها المرض، وخطورة انعدام المناعة ضده، وصعوبة انتاج لقاحات مضادة لمجابهته، وهو أقرب وصف لتداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الرغم من الفارق الزمني بينها وبين تلك التقارير. كما يجدر القول إنه بحلول عام 2018، تعالت أصوات الخبراء الذين دقوا ناقوس الخطر علانية بشأن خطر جائحة عالمي ناجم عن فيروسات الجهاز التنفسي. وقد أطلعت "وكالة المخابرات المركزية" و"وكالة استخبارات الدفاع" كبار المسؤولين في إدارة "ترامب" آنذاك على مخاطر تفشي الفيروس عالميًا في أوائل فبراير 2020، أي قبل أن يتفشى الفيروس في الولايات المتحدة على نطاق واسع[24].

2- التحقيق في منشأ الفيروس:

في مايو 2021، طلب الرئيس الأمريكي "جو بايدن" من وكالات الاستخبارات الأمريكية إعداد تقرير عن أصول فيروس كورونا المستجد، بهدف النظر في تورط الحكومة الصينية من عدمه، وسط زخم متزايد للنظرية ـ التي رفضها الخبراء على نطاق واسع ـ والتي تزعم أن الفيروس قد تسرب من مختبر ووهان، وهو ما يأتي على خلفية تصريحات "ترامب" التي زعم فيها أن الصين هي التي أطلقت العنان للفيروس على الولايات المتحدة دون أي دليل[25]. وعلى الرغم من ذلك، أصدرت مديرة الاستخبارات الوطنية "أفريل هاينز" في يوم 29 أكتوبر 2021 ورقة توضح فيها النتائج التي أُصدرت في أغسطس 2021، والتي توضح نتائج المراجعة التي استمرت لمدة 90 يومًا، لتخلص أربع وكالات بثقة "منخفضة" إلى أن الفيروس ينتقل بشكل طبيعي من الحيوانات إلى البشر، دون تطويره كسلاح بيولوجي أو تعديله وراثيًا، لتنفي شبهة تورط الصين في تخليقه، على الرغم من أن ذلك يتناقض مع كيفية تعاملها مع قضية منشأه؛ فقد احتجزت الصين طبيب ووهان "لي وين ليانغ" ـ الذي حذر زملائه على وسائل التواصل الاجتماعي من تفشي محتمل في ديسمبر 2019 ـ بتهمة نشر شائعات كاذبة، وأُجبر على التوقيع على وثيقة تقر بأنه أخل بالنظام الاجتماعي بشكل خطير. كما أُلقي القبض على الصحفية "تشانغ تشان" بعد نشرها وثائق تتعلق بالأيام

الأولى من انتشار الفيروس، وقد حُكم عليها بالسجن لمدة أربع سنوات بتهمة إثارة المتاعب. كما رفضت الصين مطلب منظمة الصحة العالمية بإجراء تحقيق حقيقي في أصول الفيروس[26].

وقد دفعت بعض الآراء بأن الاستخبارات الأمريكية قد فشلت في تحديد أصل فيروس كورونا المستجد بشكل قاطع بعد تحقيق استمر 90 يومًا، لأن المسؤولين لم يتمكنوا من تحديد ما إذا كان الفيروس قد تسرب من المختبر أو انتقل إلى البشر من خلال حيوان مصاب، الأمر الذي أكده "مكتب مدير الاستخبارات الوطنية". وفي هذا الإطار، وفي جلسة الاستماع التي ناقشت فيها لجنة المخابرات بمجلس النواب التقييم السنوي للتهديدات لعام 2021، قال مدير وكالة المخابرات المركزية "بيل بيرنز" إن الحكومة الصينية لم تكن على القدر المناسب من الشفافية في وقت مبكر من الجائحة، عندما كان ممكنًا للشفافية والتقدم أن يحدثا فرقًا على مستوى العالم[27].

وقد دفعت أراء ثانية بأن الاستخبارات الأمريكية لم تتمكن من جمع المعلومات الاستخباراتية اللازمة بسبب خرق استخباراتي هائل؛ فقد تبين وجود جاسوس بين صفوف "وكالة المخابرات المركزية" لصالح الصينيين، وهو "جيري تشون شينغ لي"(***)، وقد حُكم عليه بالسجن لمدة 19 عامًا بتهمة التجسس لصالح الصين وتسليم معلومات سرية لها. ويُعتقد أن الحكم الصادر ضده مرتبط بحالات اختفاء وقتل العشرات من مخبري وكالة المخابرات المركزية بين عامي 2010 و2012 في الصين.

وقد تعددت الانتقادات الواردة على تحقيقات الاستخبارات الأمريكية لعدم شموليتها، وعدم تسليطها الضوء على المعلومات التي رُفعت عنها السرية، والتي أكدت إصابة العاملين في مختبر ووهان بمرض يشبه فيروس كورونا المستجد. وفي إعلان عام 2011 لاتفاقية الحرب البيولوجية، حذرت الصين من أن التطور السريع للعلوم والتقنيات البيولوجية قد يزيد بشكل كبير من القدرة التدميرية للحرب البيولوجية، وتلك التحذيرات يمكن أن تسلط الضوء على أنواع القدرات التي كانت الصين تسعى وراءها. فهناك جانبان مهمان من المعلومات الاستخبارية التي لم تفحصها الاستخبارات

الأمريكية، وهما: الافتقار إلى دليل محدد على أصل حيواني المنشأ، ونقص المعلومات التي تفيد بأن الصين كانت تبحث بجدية عن أصل الفيروس بنفسها في إطار اهتمامها بالهندسة الحيوية[28].

وتتضمن الانتقادات الواردة على تحقيقات الاستخبارات الأمريكية استعانة الولايات المتحدة برجال الاستخبارات الوطنية لا علماء الفيروسات لتتبع أصول الفيروس، دون التوصل إلى نتيجة حاسمة جراء تعنت الصين[29] التي قوضت العمليات الاستخبارية الأمريكية، من خلال التعتيم على المعلومات المطلوبة للتحقق من أصله، بما في ذلك السجلات وعينات الأنسجة من عدد من أسواق ووهان[30]. ولا شك أن تعاون الصين كان ضروريًا للتوصل إلى تقييم قاطع لأصول الفيروس، بيد أنها أعاقت التحقيق العالمي، وامتنعت عن مشاركة المعلومات مع مختلف الدول رغم ارتفاع معدلات الإصابات عالميًا.

3- الكشف عن التهديدات الأمنية الناجمة عن الجائحة:

عكفت الاستخبارات الأمريكية على تحليل التداعيات الأمنية المحتملة للجائحة، وجادلت بأن فيروس كورونا المستجد قد يتسبب في حالة من حالات الطوارئ الصحية العامة، وصراعات قومية، وموجات من الهجرة، ورواج نظريات المؤامرة التي قد تتحول إلى عنف وتطرف، وإجهاد الحكومات والمجتمعات، وتأجيج الأزمات الإنسانية والاقتصادية والاضطرابات السياسية والمنافسة الجيوسياسية رغم توزيع اللقاح عالميًا. وقد خلصت الاستخبارات الأمريكية إلى امتداد التداعيات الاقتصادية والسياسية لسنوات عدة وعلى نطاق واسع عالميًا، بجانب صعوبة تعافي الدول ذات الديون المرتفعة أو التي تعتمد على صادرات النفط أو السياحة أو التحويلات المالية. وفي سياق متصل، قالت "هاينز" للجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ في إبريل 2021 إنه: "خلال العام الماضي، أظهرت جائحة فيروس كورونا المستجد المخاطر الكامنة في المستويات العالية من الاعتماد المتبادل".

كما توقع تقييم الاستخبارات الأمريكية زيادة موجات الهجرة من أمريكا الوسطى "المترنحة" من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد والطقس القاسي، ومحاولة دول أخرى استخدام الأزمة للتغلب على خصومها الجيوسياسيين؛ مع الإشارة تحديدًا إلى الصين التي سعت إلى زيادة نفوذها باستخدام "دبلوماسية اللقاح"، ما يمنح مختلف الدول إمكانية الوصول إلى لقاحات فيروس كورونا المستجد التي طورتها، بينما صدّرت في الوقت نفسه أدوات وتقنيات المراقبة المستخدمة لمجابهته.

وفيما يتعلق بالأمن الصحي، توقعت الاستخبارات الأمريكية أن يظل فيروس كورونا المستجد تهديدًا للسكان في جميع أنحاء العالم حتى توزيع اللقاحات والعلاجات على نطاق واسع، وأشارت إلى أن الدول تكافح من أجل التعاون المشترك الذي تراجع في حالات بعينها، وبخاصة مع انكفاء بعض الدول على الداخل وتشكيكها في مزايا العولمة والاعتماد المتبادل. كما توقعت أيضًا أن تؤدي التداعيات الاقتصادية للوباء إلى عدم الاستقرار في عدد قليل من الدول بسبب الانكماش الاقتصادي المستمر، وفقدان الوظائف، وتعطل سلاسل التوريد. وقد أدت هذه التداعيات ـ إلى جانب عوامل أخرى مثل الصراع والطقس القاسي ـ إلى تزايد خطورة انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم.

وأكدت الاستخبارات الأمريكية أن جائحة فيروس كورونا المستجد ستُحدث تحولات جذرية في الأولويات الأمنية للبلدان في جميع أنحاء العالم، بالنظر إلى دعوات خفض ميزانيات الجيوش، وظهور فجوات في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ما يزيد من صعوبة إدارة الصراع على نحو أفضل لاسيما أن الجائحة لم تتسبب في تراجع ظاهرة الصراعات المسلحة، يضاف إلى ذلك تزايد أعداد الوفيات الناجمة عن الفيروس داخل مناطق الصراعات المسلحة وخارجها؛ ما يزيد من تفاقم حالات الطوارئ الصحية سوءًا، وهو ما يعتمد على حجم الفئات الضعيفة والمهمشة من السكان.

كما خلصت الاستخبارات الأمريكية إلى أن العالم أجمع ـ بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ـ سيظل عرضة لتفشي الأمراض المعدية الجديدة مع استمرار عدة مخاطر مثل: التوسع الحضري السريع وغير المخطط له، والنزاعات طويلة الأمد، والأزمات الإنسانية، وتنامي معدلات السفر والتجارة الدولية، وتراجع ثقة الجمهور في الحكومة والعاملين في مجال الرعاية الصحية، وغير ذلك. كما أشار مدير "مكتب التحقيقات الفيدرالي" (FBI) "كريستوفر راي" في لجنة المخابرات بمجلس الشيوخ في إبريل 2021 إلى أن فيروس كورونا المستجد أجج نظريات المؤامرة جراء تنامي القلق والعزلة الاجتماعية والضغوط المالية[31].

4- الإبلاغ ومشاركة المعلومات ومكافحة التضليل:

لقد أصبحت جهود الاستخبارات الوبائية (Epidemic Intelligence) مكونًا حيويًا للإنذار والاستجابة للأمراض المعدية الناشئة، بعد أن حذر مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية آنذاك "دان كوتس" في يناير 2019 من أن التهديدات الاستخباراتية التقليدية مثل الخصوم الاستراتيجيين أصبحت مصحوبة الآن بتحديات جديدة منها الأمراض المعدية الناشئة التي يمكن أن تنتشر بشكل متزايد عن طريق السفر الدولي وتغير المناخ[32]. وعليه، دعمت الاستخبارات الأمريكية جهود مراقبة الجائحة بقيادة مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها (Centers for Disease Control -CDC and Prevention) التابعة لوزارة الصحة والخدمات البشرية في إطار الاستخبارات الوبائية، التي يُقصد بها مجموعة القدرات والقياسات المتوافقة مع استجابة الصحة العامة. وهي بهذا المعنى أكثر أهمية من جمع المعلومات الاستخبارية التقليدية لأهميتها في حالات الطوارئ الصحية؛ إذ تتطلب الاستجابة للجائحة إجراءات صحية عامة فعالة، تقتضي التواصل مع "مكتب التحقيقات الفيدرالي" و"مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها" و"مكتب إدارة شؤون الموظفين"، بهدف الاطلاع الدائم على جميع الإرشادات وأفضل الممارسات حول كيفية ضمان صحة وسلامة المواطنين[33]

من ناحية، وتقديم موجز يومي للرئيس في صورة موجز استخباراتي نهائي له ولكبار المسؤولين الأمريكيين من ناحية ثانية.

وبهذا المعنى، فإن الاستخبارات الوبائية هي فئة من الاستخبارات الأجنبية التي تعرفها وزارة الدفاع (DOD) على أنها ناتجة عن جمع وتقييم وتحليل وتفسير المعلومات الطبية والبيولوجية والعلمية والبيئية الأجنبية التي تهم التخطيط الاستراتيجي والجيش والعمليات الطبية، للحفاظ على القوة القتالية للقوات الصديقة، وتقييم القدرات الطبية الأجنبية في كلا القطاعين العسكري والمدني على حد سواء. وعليه، لعبت الاستخبارات الأمريكية دورًا في جمع المعلومات الطبية من مصادر ثانوية، وتقديم تقارير تكشف للرأي العام بعض الحقائق التي يصعب الوقوف عليها، مثل تلك التي قد تتعمد الحكومات الأجنبية اخفاءها أو التي تتصل بتوظيف الجماعات الإرهابية للأسلحة البيولوجية أو غير ذلك. وهو ما قد يأتي في شكل مستخلصات استخباراتية (رسائل تنبيه) أو منتجات موجزة مثل الملخص اليومي للرئيس كما سبق القول[34].

فلا شك أن الاستخبارات الوبائية هي إحدى وظائف الاستخبارات ذات الصلة بالصحة العامة، وأن هدفها هو توليد رؤى قابلة للتنفيذ، لاتخاذ القرارات اللازمة لحماية وضمان صحة المواطنين، وهو ما يتطلب التحليل المستمر لبيانات الصحة العامة وتوليدها وربطها والتوليف بينها وتقييمها وتفسيرها إلى جانب المعلومات ذات الصلة بالجغرافيا، والبيئة، وصحة الحيوان، وصحة السكان، وغير ذلك. وهو ما يعتمد على جملة من الأدوات من المصادر المفتوحة (المتاحة للجمهور) مع استخدام التعلم الآلي، لمساعدة المحللين على تفسير المعلومات، وجمع ورصد بيانات الأمراض التقليدية ذات الصلة بالمرضى والتشخيص المختبري لأمراض معينة، مع مقارنتها بمختلف الاتجاهات بمرور الوقت لتحديد اتجاهات العدوى، وهو أمر شديد الأهمية على صعيد الجائحة، لأنه ساهم في فهم أشمل للمخاطر، وخلق فرصة لسياسات وقرارات أفضل وأكثر استنارة[35].

وعلى الرغم من أهمية هذا الدور، فقد واجهت الاستخبارات الوبائية تحديات جمة منها: نقص المعلومات المتاحة في الأسابيع الأولى من انتشار فيروس كورونا المستجد من ناحية، والتضليل الإعلامي المحيط به من ناحية ثانية[36]. فقد شككت وسائل الإعلام الروسية في فعالية اللقاحات التي طورتها شركات الأدوية الأمريكية، ولقد ساهمت هذه المنافسة المعلوماتية في تسييس المعلومات المتعلقة بالفيروس[37]. كما حاولت روسيا والصين وإيران نشر نظريات مزيفة حول أصول الفيروس، من أجل تقويض التماسك الاجتماعي في الولايات المتحدة وأوروبا، وكذلك غض النظر عن سوء إدارتها المحلية لتفشيه، وهو ما حتّم على الاستخبارات الأمريكية تعزيز أواصر التعاون مع "وادي السيلكون" (Silicon Valley)، لنشر التقنيات التي يمكنها اكتشاف التزييف العميق وغير ذلك من أشكال التضليل الأخرى.

5- استشراف ملامح المستقبل:

لقد تعددت التقارير الاستخباراتية الأمريكية التي قدمت تصورًا لعالم ما بعد الجائحة، على الرغم من استحالة الجزم بتوقيت انتهاءها، وهو التصور الذي بُني بالأساس على استدامة بعض أثارها، ومن ذلك على سبيل المثال التقرير المعنون "الاتجاهات العالمية 2040: عالم أكثر تنافسًا" الصادر عن "مجلس الاستخبارات الوطني" في مارس 2021، والذي طالب بضرورة توفير إطار تحليلي لصانعي السياسات بالاقتران باستراتيجية الأمن القومي، لاسيما أن الجائحة سلطت الضوء على نقاط ضعف عالمية مستمرة، ما يعني أن العالم سيواجه مستقبلًا تحديات عالمية متتالية أكثر حدة تشمل: المرض، والمناخ، والأزمات المالية، وغير ذلك.

وقد وصف التقرير الجائحة بأنها أهم اضطراب عالمي منذ الحرب العالمية الثانية، مع تداعيات صحية واقتصادية وسياسية وأمنية ستستمر لسنوات قادمة؛ فقد تسببت في اهتزاز الافتراضات الراسخة لفترات طويلة حول المرونة والتكيف، وخلقت شكوكًا جديدة حول الاقتصاد والحوكمة والجغرافيا السياسية والتكنولوجيا. وبجانب تلك الأثار، حذر التقرير من آثار تغير المناخ التي قد تفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي

والمائي في البلدان الفقيرة، وتزيد من تدفقات الهجرة العالمية. فعلى الرغم من التحسن النسبي في مجال الصحة والتعليم في العقود القليلة الماضية، فإنه من المتوقع أن يحدث شكلًا من أشكال الارتداد للخلف ليس فقط جراء آثار الجائحة، ولكن من شيخوخة السكان وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي المحتملين أيضًا.

كما أشار التقرير إلى أن التقدم التكنولوجي لديه القدرة على معالجة بعض التحديات بما في ذلك تغير المناخ والأمراض، لكنه قد يتسبب في توترات جديدة جراء المنافسة المحتدمة بين الدول والفاعلين من غير الدول في مجالي العلوم والتكنولوجيا مع مخاطر وانعكاسات متتالية محتملة على الأمن الدولي. كما حذر التقرير من تآكل الثقة في الحكومة والمؤسسات مطالبًا الولايات المتحدة وغيرها من الدول بمعالجة قضايا تغير المناخ والتهديدات الأخرى قبل فوات الأوان لاسيما أن الحكومات والمؤسسات والجمهور المضلل لا يزالون غير مستعدين للتعامل مع التهديدات الأكبر على شاكلة الحرب النووية وتغير المناخ على سبيل المثال[38].

ثالثًا: تأثير الجائحة في الاستخبارات الأمريكية:

تسببت الجائحة في إعادة ترتيب أولويات الاستخبارات الأمريكية، وبالتبعية إعادة تخصيص مواردها المالية لجمع المعلومات الاستخبارية عن الصين لأغراض الإنذار المبكر من ناحية، وإمداد المهنيين الطبيين العاملين بها بتلك المعلومات لتقييم استجابة الحكومة الصينية للمراحل المبكرة من تفشي فيروس كورونا المستجد من ناحية ثانية. فتلك المعلومات ذات أهمية قصوى لتقييم الأزمة في مراحلها الأولى، وبخاصة مع تبادلها مع كبار المسؤولين عن الصحة العامة في واشنطن. وهو ما يعني في مجمله أن الجائحة تسببت في خسائر مادية وإعادة تخصيص بعض الموارد المالية المتاحة، استجابة للتغير في بوصلة المخاطر الأمريكية جراء التكلفة الأمنية الراهنة والمستقبلية للجائحة؛ ذلك أن إعادة تخصيص موارد الاستخبارات إنما تهدف إلى استعادة المكانة الأمريكية، وزيادة قدرة الولايات المتحدة على التعامل مع الأزمات

المستقبلية، واستعادة الثقة في المؤسسات الأمريكية، والحيلولة دون المساس بوعي الرأي العام.

ويستخلص من ذلك أن القضايا المتعلقة بالإنفاق الدفاعي وأسلحة الدمار الشامل والإرهاب لطالما حظيت بالجزء الأكبر من جهود الاستخبارات الأمريكية وبالتبعية مواردها المالية، وقد احتلت الجائحة ومنشأها اهتمام الاستخبارات الأمريكية إيمانًا بأن المعلومات التي يملكها خصوم الولايات المتحدة ستتحول إلى سلاح ضدها[39].

كما تسببت الجائحة في مراجعة طبيعة المنتجات التي يُتوقع أن تقدمها الاستخبارات الأمريكية لصانع القرار. فتقليديًا، انصب اهتمامها على جمع وتحليل المعلومات اللازمة لحماية الأمن القومي، وإن تراجع اهتمامها بالتداعيات الأمنية للأوبئة التي اهتمت بها تقليديًا هيئات الصحة العامة المتخصصة مثل قسم الإنفلونزا الذي يتبع "مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها" على سبيل المثال. ولا شك أن هذا الفصل بين جهود الاستخبارات الأمريكية وأجهزة الصحة العامة قوض عملية الإنذار المبكر في بعض الحالات، بيد أنه في أعقاب الجائحة امتدت جهود الاستخبارات إلى البيانات الصحية سواء تلك التي نجمت عن الجمع المنظم للبيانات الضخمة من الإنترنت أو تلك التي نجمت عن مراقبة الهواتف المحمولة، وتطبيقات التتبع المركزية، وغير ذلك.

ويشير ذلك إلى استمرار عمل الاستخبارات الأمريكية في سياق وبائي مختلف؛ حيث بات لزامًا عليها فهم بعض الجوانب الطبية لعلم الأوبئة، وتحليل تداعيات تلك الأوبئة على السلوك البشري، بهدف تعزيز الإنذار المبكر، وهو ما يتطلب مهارات جديدة من ناحية، ويمثل تحولًا رئيسًا عن الوظائف التقليدية للاستخبارات الأمريكية من ناحية ثانية. ولا شك أن تلك المهارات باتت ضرورة حتمية، بالنظر إلى تزايد احتمالات ظهور وباء أخر مستقبلًا، وبالتبعية القدرة على جمع ومعالجة وتحليل كميات هائلة من البيانات الوصفية لمكافحتها للأغراض الوبائية[40].

ونتيجة لما سبق، لم تعد الاستجابة للأوبئة مسألة صحية بحتة تهتم بها وكالات الصحة العامة فقط، ليبرز في هذا الإطار مفهوم الاستخبارات الوبائية، على نحو يعكس اتساع التفويض الأمني للاستخبارات الأمريكية ليشمل ما هو صحي (بما يحافظ على سلامة المواطنين من خلال توفير المعلومات الاستخبارية اللازمة لمجابهة تهديدات الصحة العامة)[41]. كما تبرز أيضًا قدرة الاستخبارات الأمريكية على تقييم المعلومات المتفرقة غير المؤكدة، ما يعظم من قدرتها على التصدي لأي تهديدات جديدة وتوقع الأحداث والاتجاهات المحتملة، في ظل حالة الضبابية وعدم التأكد التي تصاحب الأوبئة، في ظل تعمد بعض الدول إخفاء الوضع الوبائي فيها من ناحية، وتزايد احتمالات تسليح أمراض الجهاز التنفسي من قبل التنظيمات الإرهابية مستقبلًا، لاسيما مع عجز بعض الدول في مواجهة الجائحة، وضعف قدرتها على الحشد وتطبيق تدابير التباعد الجماعي وارتداء الأقنعة من ناحية ثانية، والطفرات السريعة للفيروسات التي قد تتحول إلى أوبئة مستقبلًا من ناحية ثالثة[42].

ومن شأن الدمج بين الصحة والأمن أن يسد الفجوة بين الاستخبارات الأمريكية ووكالات الصحة العامة، بشرط إعادة توجيه موارد الأولى إلى مكافحة الأوبئة، وجمع المعلومات الوبائية عن الدول الأخرى، وحشد الجهود اللوجستية الشاملة اللازمة لاستجابة وطنية فاعلة. ومن شأن ذلك أيضًا أن يسفر عن استخدام دورة الاستخبارات ـ السابق الإشارة لها ـ لبناء بروتوكول جديد يضمن الاستجابة للجائحة على نحو أفضل، وكذا هجمات الأسلحة البيولوجية المحتملة أو كل ما له عواقب صحية واسعة على المواطنين. ولا ينفي ذلك تعدد التساؤلات المطروحة عن فعالية النهج الاستخباري لمواجهة الأوبئة، ومدى إمكانية التشبيك بين الجهات الصحية ومجتمع الاستخبارات[43].

ولا شك أن التحولات السابقة من شأنها أن تسفر عن إعادة هيكلة الاستخبارات الأمريكية على الصعيد المؤسسي؛ وعليه وافقت لجنة المخابرات بمجلس النواب على قانون جديد لإنشاء مكتب للاستخبارات الطبية للتحذير المبكر من التهديدات البيولوجية

الأجنبية ومواجهتها، وبموجبه تغير اسم "المركز الوطني لمكافحة الانتشار" National Counter Proliferation Center) التابع لمكتب مدير المخابرات الوطنية - والذي يركز على احتواء انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية - إلى "المركز الوطني لمكافحة الانتشار والأمن الحيوي" (National Counter Proliferation and Biosecurity Center)، ما يعكس دوره الجديد في التركيز على الأمراض المعدية.

وقد تضمن القانون نصوصًا لتعزيز التأهب لمواجهة الأوبئة لضمان الأمن الصحي العالمي، بناءً على النتائج التي توصلت لها لجنة الاستخبارات بمجلس النواب حول كيفية تعامل الخصوم مع الجائحة، وما إذا كان يتعين على "وكالة المخابرات المركزية" والوكالات الأخرى بذل المزيد من الجهد لجمع المعلومات الاستخبارية الطبية، والتي خلصت إلى أن الاستخبارات يجب أن تلعب دورًا أكبر في جمع المعلومات لمساعدة صانعي السياسات لاسيما في الأيام الأولى من الأزمات الصحية. ويعكس ذلك رغبة الولايات المتحدة في الاستعداد المسبق، من خلال تأهيل قدرات الاستخبارات الأمريكية على مواجهة الوباء المحتمل القادم[44].

كما لا يمكن إغفال حقيقة أن وسائل الإعلام الإخبارية ومُنظري المؤامرة والجمهور العام أضحوا جميعًا مستقبلين للمعلومات الاستخبارية، ودون معلومات موثوقة سيسهل تضليلهم؛ وهو ما يعني بالضرورة اتساع عدد مستهلكي المعلومات الاستخبارية الأمريكية؛ فلم تعد تقتصر على: الرئيس، ومستشاريه، ومجتمع الأمن القومي، وصانعي السياسات، والجهات المنوطة بمراقبة الأمن القومي، وأعضاء معظم الإدارات الوزارية، ولجان الكونجرس، وغير ذلك[45].

وعلى الرغم من تغير طبيعة وظيفة الاستخبارات الوطنية وامتداد أواصرها إلى الأوبئة، فإن ذلك لا يعني أن الأخيرة لا تؤثر فيها؛ فقد أثرت الجائحة سلبًا في الجيش وإدارات إنفاذ القانون الفيدرالية والاستخبارات الوطنية شأنها في ذلك شأن عامة المؤسسات. كما تعرض رجال الاستخبارات الوطنية إلى إصابات عدة طالت الضباط والعسكريين ومسؤولي إنفاذ القانون، ما سبب اضطرابًا حادًا في سير العمل. وقد دفعت

بعض التحليلات بأن الجائحة أثرت في رجال الاستخبارات أكثر من تأثيرها في عموم المواطنين لسفرهم الدائم واتصالهم المباشر بالأطباء المصابين. وإن دفعت بعض التحليلات في المقابل بأن رجال الاستخبارات الوطنية عجزوا عن ممارسة وظائفهم الأخرى على شاكلة مكافحة الإرهاب والتجسس وغير ذلك، جراء القيود المفروضة على السفر، والتي أثرت سلبًا في مصادرهم وقدرتهم على مقابلة مصادرهم[46].

كما واجه الموظفون العاملون بالاستخبارات الأمريكية جداول عمل متغيرة ضمانًا للالتزام بمتطلبات التباعد الاجتماعي في بعض الحالات، ليعملوا في مداومات وفي غير ساعات العمل المقررة، للحد من اتصالهم الشخصي. وقد أتيح لبعضهم فرصة العمل من المنزل، وهو ما اقتضى طرح 7000 قارئ لبطاقات الوصول المشتركة (Common Access Card-CAC) للعامين عن بعد، وهو ما اقتضى بالضرورة تعديل تصنيف بعض المعلومات إلى "غير مصنف" للتكيف مع ذلك. وعليه، انتقلت معالجة البيانات اللازمة لتغذية خوارزميات التعلم الآلي إلى المستوى "غير المصنف" لتتواكب مع ذلك. فلطالما اشتكت قيادات الاستخبارات الأمريكية والكونغرس من مبالغة الاستخبارات الأمريكية في تصنيف المعلومات، وعليه ساعدت الجائحة في تغيير ذلك جذريًا مصاحبًا بمزيد من المرونة على صعيد مواقع العمل المتفرقة والتصاريح الأمنية ضمانًا لاستمرارية عملها[47].

وبعبارة ثانية، أجرت الاستخبارات الأمريكية تغييرات في آليات عملها لضمان استمراريتها وحماية رجالها بما يتوافق مع المبادئ التوجيهية لمكتب إدارة شؤون الموظفين و"مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها"، كما استخدم قسم خدمات البعثات في المكتب الميداني التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي في واشنطن كلًا من "سكايب" ومنتجات أوفيس" وتطبيقات الإنترنت لتسهيل الاتصال مع شركاء إنفاذ القانون والقطاع الخاص. وقد قامت وكالات أخرى (مثل: قسم الاستخبارات في خفر السواحل الأمريكي، واستخبارات الجيش، وقيادة الأمن، و"وكالة المخابرات المركزية") أيضًا بتوزيع معدات الحماية الشخصية للموظفين، وأقرت إجراءات العمل عن بعد والتباعد

الاجتماعي، لتنفيذ المهام وضمان صحة أفرادها؛ وكلها تدابير لمكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد بين الموظفين الذين لا يستطيعون العمل عن بُعد بسبب الطبيعة السرية لعملهم[48].

ولقد أوضح التقرير السنوي الثامن الصادر في عام 2020 عن مكتب مدير الاستخبارات الوطنية انخفاض عدد الأهداف الاستخباراتية الأجنبية المراقبة سرًا بشكل حاد في هذا العام بموجب قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية، الذي يُمكّن "مكتب التحقيقات الفيدرالي" من مراقبة الاتصالات داخل الولايات المتحدة للأشخاص المشتبه في كونهم عملاء لقوى أجنبية. وهو ما يرجع إلى القيود المفروضة في جميع أنحاء العالم على التنقل والتجمعات الكبيرة التي قلصت عدد الأشخاص أو المجموعات التي قد تخضع لمراقبة محتملة. وبحسب التقرير، انخفضت الأهداف المراقبة من 1059 في عام 2019 إلى 451 في عام 2020. كما يشير التقرير إلى انخفاض الأهداف المراقبة بموجب برنامج المراقبة غير التابع لوكالة الأمن القومي ـ والذي يتيح مراقبة غير الأمريكيين خارج الولايات المتحدة بغرض جمع المعلومات الاستخباراتية ـ في عام 2021 إلى 202,723 هدفًا (بالمقارنة بنحو 204,968 هدفًا في عام 2020). ويأتي الإعلان عن تلك الأرقام على خلفية الإجراءات التصحيحية التي تهدف إلى تحسين دقة وشمول المعلومات الاستخباراتية بعد أن تعالت الانتقادات الموجهة إلى "مكتب التحقيقات الفيدرالي" عقب تكثيف نشاطه في مجالي الإرهاب والتجسس منذ أواخر عام 2019. ومنذ ذلك الحين، أعلن "مكتب التحقيقات الفيدرالي" لاحقًا عن بعض الإجراءات التصحيحية التي تهدف إلى تحسين دقة وشمول إجراءاته[49].

وإلى جانب التغيرات السابقة، تعددت التحليلات التي تدفع بضرورة إجراء مزيد من التغيرات في عمل الاستخبارات الأمريكية استجابة للأوبئة المحتملة مستقبلًا، وهي التغيرات التي يمكن إجمالها في المستويين التاليين:

أ- **في الخارج:** تتزايد حاجة الاستخبارات الأمريكية إلى مصادر علمية وطبية في المناطق المعرضة للأمراض حيوانية المنشأ في مختلف دول العالم، بجانب نشر أحدث

الأدوات الإلكترونية لتعزيز أنظمة الكشف والإنذار المبكر، والنظر في إمكانية اعتماد إطار عمل معياري لمشاركة البيانات ذات الصلة بتقارير المختبرات ونتائج علم الأمراض والسجلات الطبية وحالات الوفاة، لتسهيل عملية الإبلاغ المبكر، هذا إلى جانب البيانات غير السريرية التي يمكن جمعها من الأنظمة الآلية غير التشخيصية مثل: السجلات الصيدلية، ومكالمات سيارات الإسعاف، وغياب الموظفين، وشكاوى أقسام الطوارئ.

وهو ما يتأسس على 3 حقائق: أولها، أن مفتاح الاستجابة الفعالة للجائحة وإدارتها بفعالية هو الاكتشاف والاستجابة المبكرة لها. وثانيها، أن انعدام الشفافية وتراجع التعاون الدولي والتأخر في الإبلاغ وحملات التضليل والمعدات المقلدة تسببت مجتمعة في تراجع فعالية الانذار المبكر. وثالثها، تعدد الأدوات التكنولوجية التي يمكن التعويل عليها لمكافحة الاوبئة مستقبلًا بما في ذلك: الاتصال العالمي السريع، والمراقبة الإلكترونية للبيانات الصحية، وأنظمة التتبع المتقدمة، وغير ذلك[50]. مع الأخذ في الاعتبار أهمية مثل هذه الأنشطة الاستخباراتية، وبخاصة في ظل التعتيم المعلوماتي الذي تمارسه بعض الدول، وأن البحث عن المعلومات ذات الصلة وتحليلها لا يقتصر فقط على مراقبة التقارير الرسمية أو وسائل الإعلام أو الشبكات الاجتماعية، ولكن تستخدم أيضًا جميع موارد الاستخبارات الأخرى مثل الأقمار الصناعية والوكلاء والمخبرين، فضلًا عن مراقبة الاتصالات لتقييم نطاق الضرر الذي يلحق بالاقتصادات الأجنبية، والحصول على معلومات لا يستطيع الآخرون الوصول إليها عن البلدان الأخرى، التي قد تتراجع مصداقية بياناتها الرسمية[51].

ب- في الداخل: تدور التغيرات المرغوبة في الداخل الأمريكي حول تفعيل وتطوير أدوات مراقبة التهديدات الصحية والإنذار المبكر لتحديد ومنع انتشار العدوى في الداخل، وهو ما يتطلب انفتاح الاستخبارات الأمريكية على التطورات المحتملة للأمراض الدولية من ناحية، والاستعانة بالمتخصصين في التحليل والبحث في مصادر البيانات المختلفة من ناحية ثانية. وبجانب هذا، يمكن الاستعانة بالاستخبارات مفتوحة

المصدر (OSINT)، التي تشير وفقًا لقانون تفويض الدفاع الوطني لوزارة الدفاع لعام 2006 إلى تلك الاستخبارات المُنتجة من معلومات متاحة للجمهور، ليكفل استخدمها التحذير من تفشي مرض بعينه ومراقبة الأمراض الناشئة، التي قد تشكل حالة طوارئ صحية عامة من خلال جمع البيانات وترتيبها تلقائيًا، وبالتالي تقييم كميات أكبر بكثير من المعلومات باستخدام الخوارزميات وإنتاج التقارير ذات الصلة[52].

وتجد دعوات المراجعة على المستويين الداخلي والخارجي جذورها فيما ذكره "مجلس مراقبة التأهب العالمي" (Global Preparedness Monitoring Board) (****) في تقريره السنوي لعام 2019، والذي ورد فيه نصًا: "عندما يتعلق الأمر الأوبئة، نكثف الجهود عندما يكون هناك تهديد خطير". وهو ما يعني ضرورة الاستعداد المسبق لأي وباء محتمل لاسيما أن الأوبئة العالمية تمثل تهديدًا مستمرًا للأمن القومي[53]. وبشكل عام، فقد أدت الأحداث الكبرى - على شاكلة "بيرل هاربور" وأحداث 11 سبتمبر كما سبق القول - إلى إصلاحات كبرى في الاستخبارات الأمريكية، ومن المرجح أن توجه الولايات المتحدة الأمريكية مواردها وقدراتها إلى نظامها الصحي، وتطور استخبارات طبية جديدة لمتابعة جهود استخبارات الأمراض المعززة لتخفيف المخاطر، وتقليل التهديدات، وتعزيز عمل الاستخبارات الوبائية، وإضافة أدوات جديدة للتخفيف من التهديدات الناشئة[54]؛ فقد أضحت الجائحة دليلًا حاسمًا على ترابط التأهب الوطني والأمن الصحي العالمي بالقدرات التقنية الأساسية وبيانات الصحة العامة المحلية والبيانات ذات الصلة بالأمن الصحي من جميع المصادر، التي يجب الوصول إليها وتحليلها من أجل اتخاذ إجراءات مبكرة للاستجابة للتهديدات والأزمات الحادة، بالاستفادة من التقييمات الحالية متعددة القطاعات[55].

الخاتمة:

على الرغم من أن الاستخبارات الأمريكية لم تمتلك القدرة على وقف الجائحة أو تقديم علاج ناجع لها، فإنها لعبت دورًا بارزًا على صعيد توفير معلومات تفصيلية لصانعي القرار، وإن عملت في سياق ضبابي ملئ بحملات التضليل والاتهامات

المتبادلة بين الولايات المتحدة والصين. وعلى الرغم من أهمية ذلك الدور، فقد أظهرت الجائحة كيف تملك الولايات المتحدة بعض القدرات الاستخباراتية فيما يتعلق بمسألة الأمراض المعدية، وإن احتاجت إلى مزيد من التفعيل على صعيد إبلاغ صانعي القرار بالتهديدات في الوقت الفعلي، والتأهب على المدى الطويل، وتحليل عواقب الوباء الاقتصادية، والتقليل من احتمالية تفشي الأوبئة في المستقبل.

وهو ما يعني أن جائحة فيروس كورونا المستجد أثرت في الاستخبارات الأمريكية بشكل عام، وفي كيفية تعزيز المعلومات الاستخباراتية وإدارتها بشكل خاص. كما عدلت من تراتبية الأولويات كي تولي الاستخبارات الأمريكية مزيدًا من الاهتمام بقضايا الأمن غير التقليدي وقضايا الصحة العامة، كما قادت إلى مراجعة واسعة لمفهوم الأمن القومي وطبيعته ومجالاته. ولا شك أن عظم تلك التداعيات إنما يؤكد أن الجائحة ستظل عاملًا مؤثرًا في التفاعلات الدولية لسنوات قادمة، وأنها لن تكون الأخيرة من نوعها بالضرورة.

لقد أسفرت الجائحة عن احتدام النقاش حول حدود دور الاستخبارات الأمريكية في تحليل الوباء كظاهرة عالمية، واثارت جدلًا أخر حول نجاحها/فشلها في توقع الجائحة والاستجابة الناجعة لها، وهو ما يؤكد أهمية تتبع الأمراض بمجرد تفشيها، بل ومتابعة استجابة الدول الأخرى لذلك حال حدوثه. كما كشفت الجائحة عن ضرورة تحليل مجالات جديدة من المنافسة الجيوسياسية مثل عمليات توزيع اللقاحات، واستخدام المعدات الطبية لتحقيق الأهداف الدبلوماسية، وغير ذلك. ولذا، تتزايد أهمية إعادة توجيه مواردها لمجابهة ذلك على الرغم من تعدد الاتجاهات التي تدفع بأنه لا يقع على عاتقها، وأن تركيزها يجب أن ينصب على القضايا العسكرية والدبلوماسية التي تملك فيها ميزات نسبية، على أن ينصب اهتمام وكالات وأجهزة أخرى على القضايا العالمية ذات الصلة بالأمن الغذائي والطاقة والخدمات وغير ذلك. وفي المقابل، دعت اتجاهات أخرى إلى أن الاستخبارات الأمريكية تتمتع بقدرات متزايدة على صعيد جمع ومعالجة البيانات الضخمة باستخدام التقنيات المتقدمة والموظفين المدربين،

وبالتالي تمكنت من جمع بيانات ضخمة عن الوباء من جميع أنحاء العالم، واثبتت أن لديها قدرات خاصة يمكن استغلالها بسرعة في أي أزمة وطنية.

وبصرف النظر عن فعالية دورها في مختلف القضايا محل الاهتمام، فإن انخراط الاستخبارات الأمريكية في مكافحة الجائحة أدى إلى تحول المواطنين إلى أهداف لجمع البيانات والبحث، وانخراط ضباط الاستخبارات في الشأن المدني، وتوفير المعلومات الاستخبارية لجهات مدنية وللرأي العام، وتسخير قدرات الاستخبارات لتحسين وحماية الصحة العامة. وقد صاحب ذلك تساؤلات على صعيد مدى ديمقراطيتها وكيفية الرقابة عليها ومدى شفافيتها. وفي هذا الإطار، ينادي فريق بضرورة توسعة جهود الاستخبارات في مجال مراقبة التهديدات الصحية العالمية، وإن نادى فريق أخر بأن دورها يجب أن يظل محدودًا في مجال الصحة العامة، لأنها لا تملك الأدوات اللازمة لإعادة تكييف مهامها الحالية في حالة حدوث جائحة ما. وبين هذا وذاك، لا يمكن التقليل من حجم تداعيات هذه الجائحة على الاستخبارات نفسها، في ظل بروتوكولات جديدة، وكميات وفيرة من معقمات الأيدي على المكاتب، وتحديد عدد الموظفين المسموح به في كل مكان، والعمل من المنزل، وإلغاء السفر، وتعديل عدد الأفراد العسكريين المنتشرين في الخارج، وتعديل النشاط التشغيلي والتدريبي داخل البعثات المنتشرة. وفي إطار تلك التغيرات، قدمت الاستخبارات بالفعل تحليلًا استخباراتيًا متعدد المصادر، وتحذيرًا استراتيجيًا، وتقييمات للتهديدات، وتنسيق متطلبات الاستخبارات الدفاعية.

الهوامش:

[1]- Carol Dumaine, Redefining Security, National Security, **Science and Technology**, Issue 82, Winter 2022, pp. 81-82.

[2]– محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم المناهج الاقترابات والأدوات** (القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، 1996) ص ص. 87–88.

(*) هو قانون فيدرالي تم إقراره بموجب الأمر التنفيذي 13392 في ديسمبر 2005 ليعطي الحق لكل مواطن في الوصول إلى سجلات الوكالة الفيدرالية مع بعض الاستثناءات التي يقرها.

[3]- Ephraim Kahana, Intelligence against COVID-19: Israeli Case Study, **International Journal of Intelligence and CounterIntelligence**, Vol. 34, No. 2, 2021, p. 260.

[4]- Gemma Bowsher, A Health Intelligence Framework for Pandemic Response: Lessons from the UK Experience of COVID-19, **LSE British Politics and Policy**, October 12, 2020, Retrieved from: https://www.liebertpub.com/doi/10.1089/HS.2020.0108, Access date: January 15, 2023.

وللاطلاع على نص الاستراتيجية انظر:

The Home Office-London, UK Biological Security Strategy, **The British Government**, July 2018, Retrieved from: https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/730213/2018_UK_Biological_Security_Strategy.pdf, Access date: January 18, 2023.

[5]- Wesley Wark, Health Intelligence, National Security and the COVID-19 Pandemic, **CGAI: Canadian Global Affairs Institute,** March 2020, Retrieved from: https://policycommons.net/artifacts/2327390/health-intelligence-national-security-and-the-covid-19-pandemic/3088008/ on 18 Jan 2023. CID: 20.500.12592/fk13m7.

[6]- Ana Maria Lankford, Derrick Storzieri & Joseph Fitsanakis, Spies and the Virus: The COVID-19 Pandemic and Intelligence Communication in the United States**, Frontiers in Communication**, Vol. 5, Article 582245, 2020, p. 2.

[7]- Gemma Bowsher, **Op.cit**, Electronic Resource.

[8]- بلغ عدد المصابين في حالة أوغندا 425 مصابًا، فيما وصلت حالات الوفيات إلى 224 حالة طبقًا لمنظمة الصحة العالمية، ولمزيد من التفاصيل انظر: منظمة الصحة العالمية، مرض فيروس الإيبولا، متاح على: https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/ebola-virus-disease، تاريخ الاطلاع 25 فبراير 2023.

[9]- National Intelligence Council, National Intelligence Estimate: The Global Infectious Disease Threat and Its Implications for the United States, **Environmental Change & Security Project Report,** Issue 6, Summer 2000, p. 34, p. 37.

[10]- Michael Chertoff, Patrick Bury & Kjetil Hatlebrekke, National Intelligence and the Coronavirus Pandemic, **RUSI**, March 31, 2020, Retrieved from: https://rusi.org/explore-our-research/publications/commentary/national-intelligence-and-coronavirus-pandemic, Access date: January 21, 2023.

[11]- Erik Dahl, Warnings Unheeded, again: What the Intelligence Lessons of 9/11 Tell Us about the Coronavirus Today, Homeland Security Affairs, **The Journal of the NPS Center for Homeland Defense and Security**, Vol. 16, Article 7, December, 2020, Retrieved from: https://www.hsaj.org/articles/16304.

(**) نفت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) وجود التقرير، بيد أن وسائل الإعلام الإسرائيلية – وتحديدًا صحيفة (Times of Israel)– كشفت أن الاستخبارات الأمريكية نبهت حلف شمال الأطلسي (الناتو) وقوات الدفاع الإسرائيلية (Israel Defense Forces-IDF) بشأن تفشي فيروس كورونا المستجد في الصين في نوفمبر 2019.

[12]- Ana Maria Lankford, Derrick Storzieri & Joseph Fitsanakis, **Op.cit**, p. 2.

[13]- Erik Dahl, **Op.cit**, Electronic Resource.

[14]- Ana Maria Lankford, Derrick Storzieri & Joseph Fitsanakis, **Op.cit**, p. 6.

[15]- Kacper Gradon & Wesley R. Moy, COVID-19 Response – Lessons from Secret Intelligence Failures, **The International Journal of Intelligence, Security, and Public Affairs**, Vol. 23, No. 3, 2021, p. 171.

[16]- **I Bid**, pp. 165.

[17]- Ana Maria Lankford, Derrick Storzieri & Joseph Fitsanakis, **Op.cit**, p. 9.

[18]- Kacper Gradon & Wesley R. Moy, **Op.cit**, p. 164-165.

[19]- Erik Dahl, **Op.cit**, Electronic Resource.

[20]- Paul R. Pillar, Former CIA Officer: Why We Weren't Ready for the Coronavirus Outbreak, **National Interest**, March 25, 2020, Retrieved from: https://nationalinterest.org/blog/paul-pillar/former-cia-officer-why-we-werent-ready-coronavirus-outbreak-137047, Access date: January 25, 2023.

[21]- Erik Dahl, **Op.cit**, Electronic Resource.

[22]- Kacper Gradon & Wesley R. Moy, **Op.cit**, p. 166, p. 168.

[23]- National Intelligence Council, Global Trends 2025: A Transformed World, **National Intelligence Council**, November 2008, p. 75, https://www.dni.gov/files/documents/Newsroom/Reports%20and%20Pubs/2025_Global_Trends_Final_Report.pdf.

[24]- Ana Maria Lankford, Derrick Storzieri & Joseph Fitsanakis, **Op.cit**, p. 5.
[25]- Bridget Johnson, Pandemic Fallout: Intelligence Community Finds Range of Security Threats Caused by COVID-19, **Homeland Security Today**, April 22, 2021, Retrieved from: https://www.hstoday.us/subject-matter-areas/intelligence/pandemic-fallout-intelligence-community-finds-range-of-security-threats-caused-by-covid-19/, Access date: January 15, 2023.
[26]- Steve Kelman, Cautious Scrutiny of COVID Origins Marks a Win for US Intelligence Agencies, **The Hill,** August 30, 2021, Retrieved from: https://thehill.com/opinion/national-security/570044-cautious-scrutiny-of-covid-origins-is-a-win-for-us-intelligence/, Access date: January 15, 2023.
[27] Bridget Johnson, **Op.cit**, Electronic Resource.
(***) أقر "جيري تشون شينغ لي" –أمام قاضي محكمة في المقاطعة الشرقية لولاية فيرجينيا– بالتجسس لصالح الصين بعد اعتقاله في يناير 2018 وهو يبلغ من العمر 54 عامًا، وقد أمد الصين بمعلومات عن شبكة عملاء أمريكيين فككتها بكين بين عامي 2010 و2012.
[28]- Caitlin McFall, Intelligence Community Failed to Find Conclusive COVID Origin; Experts Split on Why, **Fox News,** September 6, 2021, Retrieved from: https://www.foxnews.com/politics/intelligence-community-inconclusive-covid-origin-experts-eaction, Access date: January 15, 2023.
[29]- James Kingsland, COVID-19: US Intelligence Rules out Biological Weapon Origin, **Medical News Today**, September 1, 2021, Retrieved from: https://www.medicalnewstoday.com/articles/covid-19-us-intelligence-rules-out-biological-weapon-origin#Lab-leak-theory, Access date: January 15, 2023.
[30]- Nomaan Merchant, US Intel Doesn't Expect to Determine Origins of COVID-19, **Associated Press,** October 29, 2021, Retrieved from: https://www.usnews.com/news/health-news/articles/2021-10-29/us-intel-doesnt-expect-to-determine-origins-of-covid-19, Access date: January 25, 2023.
[31]- Bridget Johnson, **Op.cit**, Electronic Resource.
[32]- Kacper Gradon & Wesley R. Moy, **Op.cit**, p. 166.
[33]- Daniel Lippman & Natasha Bertrand, As Coronavirus Slams D.C. Region, Spy Agencies Tweak Rules for Contractors, **Politico**, September 4, 2020, Retrieved from: https://www.politico.com/news/2020/04/09/coronavirus-intelligence-contractors-178080
Access date: January 15, 2023.
[34]- Congressional Research Service, Intelligence Community Support to Pandemic Preparedness and Response, **Congressional Research Service**, No.11537, May 6, 2020, https://sgp.fas.org/crs/intel/IF11537.pdf.

[35]- World Health Organization, WHO Hub for Pandemic and Epidemic Intelligence Better Data. Better Analytics. Better Decisions, **World Health Organization Health Emergencies Programme**, Retrieved from: https://cdn.who.int/media/docs/default-source/2021-dha-docs/who_hub.pdf?sfvrsn=8dc28ab6_5, Access date: January 15, 2023.

[36]- Erik Dahl, **Op.cit**, Electronic Resource.

[37]- Kacper Gradon & Wesley R. Moy, **Op.cit**, p. 169.

[38]- Austin Williams, US Intelligence Report Paints a Grim Picture of a Post-COVID-19 World, **FOX,** April 9, 2021, Retrieved from: https://www.fox5dc.com/news/us-intelligence-report-paints-a-grim-picture-of-a-post-covid-19-world, Access date: January 15, 2023.

[39]- Nicholas Rasmussen, The National Security Bureaucracy and How to Organize for a Crisis, **Reiss Center on Law and Security**, June 24, 2020, Retrieved from: https://www.lawandsecurity.org/novelthreats-rasmussen, Access date: January 15, 2023.

[40]- Michael Chertoff, Patrick Bury & Kjetil Hatlebrekke, **Op.cit**, Electronic Resource.

[41]- Mel Cappe, Health and Disease are Issues of National Security, **Policy Options**, May 18, 2020, Retrieved from: https://policyoptions.irpp.org/magazines/may-2020/health-and-disease-are-issues-of-national-security/, Access date: January 15, 2023.

[42]- Scott Gottlieb, Intelligence Agencies Can Help Stop Future Pandemics. Here's How, **Washington Post**, September 17, 2021, Retrieved from: https://www.washingtonpost.com/outlook/intelligence-agencies-pandemic-prevention-gottlieb/2021/09/16/079e7b78-164e-11ec-b976-f4a43b740aeb_story.html, Access date: January 15, 2023.

[43]- Gemma Bowsher, **Op.cit**, Electronic Resource.

[44]- Ken Dilanian, House Votes to Create Office for Medical Intelligence to Get Earlier Pandemic Warnings, **NBC News**, September 30, 2021, Retrieved from: https://www.nbcnews.com/politics/national-security/house-votes-create-new-office-medical-intelligence-get-earlier-pandemic-n1280498, Access date: January 15, 2023.

[45]- Kacper Gradon & Wesley R. Moy, **Op.cit**, p. 169, p. 172.

[46]- The National Security Implications of the Coronavirus Pandemic, **The Cipher Brief,** Retrieved from: https://www.thecipherbrief.com/column_article/the-national-security-implications-of-the-coronavirus-pandemic, Access date: January 15, 2023.

[47]- Christine Fritsch, The Effects of COVID-19 on the Intelligence Community, **GOVWIN**, April 29, 2020, Retrieved from: https://iq.govwin.com/neo/marketAnalysis/view/The-Effects-of-COVID-19-on-the-Intelligence-Community/4182?researchTypeId=1&researchMarket=, Access date: January 15, 2023.

[48]- Jane Edwards, Intelligence Community Adopts Tech, Telework to Meet Mission Requirements During Pandemic, **GOVCONWIRE**, May 29, 2020, Retrieved from: https://www.govconwire.com/2020/05/intelligence-community-adopts-tech-telework-to-meet-mission-requirements-during-pandemic/, Access date: January 15, 2023.

[49]- Nomaan Merchant, Eric Tucker & The Associated Press, Number of Surveillance Targets Fell Sharply During the Pandemic According to U.S. Officials, April 30, 2021, **Fortune**, Retrieved from: https://fortune.com/2021/04/30/us-surveillance-targets-intel-fbi-covid-odni/, Access date: January 15, 2023.

[50]- Michael S. Baker, Rear Admiral, Sebastian Kevany & Deon Canyon, The Intersection of Global Health, Military Medical Intelligence, and National Security in the Management of Transboundary Hazards and Outbreaks, Security Nexus Perspectives, **Daniel K. Inouye Asia-Pacific Center for Security Studies**, 2020, http://www.jstor.org/stable/resrep25704.

[51]- Security-Intelligence Activities at the Time of Covid-19 Pandemic, **Ifimes**, https://www.ifimes.org/en/researches/security-intelligence-activities-at-the-time-of-covid-19-pandemic/4552, Access date: January 15, 2023.

[52]- Michael S. Baker, Rear Admiral, Sebastian Kevany & Deon Canyon, **Op.cit**, Electronic Resource.

(****) هو هيئة مستقلة تتبع منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي.

[53]- Wesley Wark, **Op.cit**, Electronic Resource.

[54]- Michael S. Baker, Rear Admiral, Sebastian Kevany & Deon Canyon, **Op.cit**, Electronic Resource.

[55]- Ngozi A Erondu, Afifah Rahman-Shepherd, Mishal S Khan, Ebba Abate, Emmanuel Agogo, Evelien Belfroid, Osman Dar, Angela Fehr, Lara Hollmann, Chikwe Ihekweazu, Aamer Ikram, Bjorn Gunnar Iversen, Alemnesh H. Mirkuzie, Tayyab Razi Rathore, Neil Squires, Ebere Okereke, Improving National Intelligence for Public Health Preparedness: A Methodological Approach to Finding Local Multi-Sector Indicators for Health Security, **BMJ Glob Health**, No. 1**,** January 6, 2021, p. 2.